

نريد "ثورة تصحيح" أخرى

المصور: 77-10-21

بقلم: فكرى أباطة

الدنيا كلها تتطور بين عام وآخر - وتتطور معها نظم الحكم فى كل دول العالم فتعدل القوانين - وتحذف ما لا يجوز أن يبقى - وقد شاء الحظ السعيد لهذا البد الأمين أن يغد "أنور السادات" رئيساً لهذه الدولة والأمة فوثب ونباته الشجاعة الجريئة وأعلن "ثورة التصحيح" فأفرج عن "المعتقلين" وأفرج عن "القلم" والرقابة وأفرج عن المحروسين، وأعاد للقانون والعدالة وللحكم النزيه كرامتها ومكانتها فكانت "سيادة القانون" إلى آخر القائمة الطويلة العريضة من غزواته وفتوحاته حتى شاء الله سبحانه وتعالى أن يتم نعمته عليه فانتصر انتصاره المدوى الرنان فى أكتوبر سنة 1972، وهكذا بارك الله فى ثورة التصحيح خمسة أعوام فهل تفتح بها أو نطمع فى المزيد؟ لماذا لا تفد "ثورة تصحيح أخرى" تصحيح ما أثبتت تجربة "السنوات الخمس" أنه فى حاجة إلى تصحيح آخر.

وإبداء بالاشتراكية التى صحت ثورة التصحيح بعض ما أخذها. وبعض سلبياتها إلى أن وصفها الرئيس أكثر من مرة فقال: أن الاشتراكية ليست صنعاً، وهذا قول فى الصميم فإن الصنم لا يمكن أن يظل صنماً لا يتحرك، ولا يتكلم ولا ينتج ولا يعمل وسألت نفسى ومنطقى هذا السؤال : من أين وفدت إلينا هذه الاشتراكية؟ وما هو مصدرها؟ فأجابنى المنطق السليم، والواقع أننا نقلناها من الاشتراكية الروسية والصينية - والشيوعية على أصدق وأصح تعبير أو سألت نفسى فى العالم (الاشتراكيات) كثيرة فلماذا اخترنا اشتراكية الحزب الواحد؟ والسيطرة على كل وسائل الإنتاج من زراعية وصناعية وتجارية، والاشتراكية الأمريكية اشتراكية رأسمالية - وفيها أحزاب غير الحزب الواحد، وفيها ديمقراطية وليست فيها سيطرة على كل وسائل الإنتاج وكذلك اشتراكية بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والسويد والنمسا وغيرها وغيرها؟ لماذا اخترنا هذه الاشتراكية والشيوعية فى نظام الحكم - نظام الأحزاب، ونظام القطاع العام إلى آخر

القائمة؟ ثورة التصحيح الأخرى التى نريدها، والتى تطالب بها تعدل أول ما تعدل
اشترakitna المستوردة من "موسكو" وبكين ودول أوروبا الشرقية؟؟

أخشى ما أخشاه أن يقال عنا أن الاشتراكية التى اخترناها فى اشتراكية رأسمالية
"محتكرة" أليست هى التى وضعت يدها على كل وسائل الإنتاج بأسم القطاع العام؟
أليست هى التى تصنع وتصدر وتستورد؟ أليست هى التى تشتري من الفلاحين والقطن
والأرز والقصب وتبيعها بأسعار عالمية مرتفعة؟ وإذن فلا بد أن تعالج "ثورة التصحيح
الأخرى" هذا الوضع فتخرج عن القطاع الخاص، وتمنحه من القوة بعض ما منحته
للقطاع العام- وتفسير الضمانات اللازمة لكيلا يستغل ولا يحتكر؟! خذ مثلاً: ما هو
الانفتاح؟ وهو فتح الأبواب على مصاريحها لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية مع منحها
الامتيازات الهامة الجوهرية مما يطمئنها على استمرارها وأرباحها؟ أليست الدول
العربية والأجنبية التى أقبلت على هذا الانفتاح الواسع النطاق "قطاعاً خاصاً" لا "قطاعاً
عاماً، ولماذا يحرم المصريون المستثمرون من مثل هذه المزايا فيكون هناك "قطاع
خاص أجنبي" ولا يكون هناك فى قوته وإنتاجه "قطاع خاص مصرى".

ثورة تصحيح 15 مايو سنة 1971 فقررت "إقامة الأحزاب" وإنما حصرتها
وحاصرتها بنطاق الاتحاد الاشتراكي؟ أو ما قبل فى نطاق مبادئ ثورة يولييه الستة ..
وتكون أشجع من هذا إذا قلنا لماذا لا تشمل ثورة التصحيح الأخرى التى نريدها المبادئ
الستة نفسها؟؟ هل فى العالم كله ما يمنع أى حزب من أن يعدل الدستور، وهو أبو
القوانين وله قدسيته فكيف نحرم الأحزاب من تعديل الدستور إذا كان يشمل هذه المبادئ
الستة أو ما هو من مواليدها؟ أى دستور فى العالم غير قابل للتعديل؟ ولماذا هذا الحصر
وهذا الحصاد؟ أخشى أن تكون إقامة الأحزاب على هذا الشكل غير منتجة، وغير سليمة
وحسبنا ما سمعناه من الندوات التليفزيونية الخمس من صدام وارتطام بين ممثلى
الأحزاب الثلاثة إلى أن خرجنا من هذه الندوات وكأننا لم نفهم شيئاً، أو فهمنا شيئاً
مشوشاً لا ينتهى إلى تحديد واستقرار؟! .. لماذا لا تعالج "ثورة التصحيح الأخرى" التى
تطالب بها مبدأ الـ 50% للفلاحين وللعمال، ونحن الدولة الوحيدة التى قررت هذا
القرار فى العالم كله؟ ولماذا لا نحد من التعليم المجانى العالمى وقد أصبح من أكثر
الزحام الاحتشاد غير منتج؟ أو هبط بمستوى التعليم هبوطاً ملحوظاً وإلى متى؟ ولماذا
يستمر "الإصلاح الزراعى" أبدياً وخالداً مع أن المستأجرين أصبحوا فى الواقع ملاكاً بعد

أن تفتتت الملكيات، وأصبحت ثروات الملاك الصغار لا تطول ثروات المستأجرين بعد أن أثبتت الإحصائيات أن ربح الفدان الواحد المستأجر لا يقل عن 60 جنيهاً في العام.

الست ترى بعد هذا العرض المنطقي السليم إننا في حاجة إلى ثورة تصحيح

أخرى".

www.anwarsadat.org